باستثناء فوزالمشترك بمقعد الضالع وتأجيل انتخابات عمران

المؤتمر يفوز بجميع المقاعد في انتخابات أمناء عموم المجالس المحلية في المحافظات

■ تمكن المؤتمر الشعبي العام من الفوز بأغلبية مقاعد أمناء عموم المجالس المحلية للمحافظات في الانتخابات التي جرت يوم الاربعاء الماضي فيما حصل اللقاء المشترك على مرشح وحيد في محافظة الضالع وجاءت النتائج كالتالي:

محافظة حضرموت
سعيد علي بايمين امينا عاما
خالد سعيد الديني رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
صالح عبود العمقي رئيساً للجنة الشئون الأجتماعية
عبدالله عمر باوزير رئيساً للجنة الخدمات

محافظة ذمار
مجاهد شائف العنسي امينا عاما
أحمد علي الحيجنه رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
صادق محمد المصري رئيس لجنة الخدمات
عبد الله احمد الفقيه رئيس لجنة الشئون الاجتماعية

محافظة إلحويت
علي أحمد الزيكم امينا عاما
وعبدالرحمن عبده الخياطي امينا عاما للمجلس المحلي بمديرية مدينة الحويت
يحيى محمد خديف امينا عاما للمجلس المحلي بمديرية جبل الحويت
ومحمد محمد جبران أمينا عاما لمديرية الخبت
عبدالحميد علي العشبي امينا عاما لمديرية حفاش
محمد يحيى عبده حسن امينا عاما لمديرية ملحان
احمد مطهر جعلل امينا عاما لمديرية الرجم
عبدالكريم شرف الدين امينا عاما لمديرية شبام كوكبان

محافظة إب
أمين علي الورافي امينا عاماً
جبران صادق باشا رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
بشير محسن عبدالمغني رئيسا للجنة الخدمات
علي درهم السميري رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

محافظة تعز
محمد احمد سعيد الحاج امينا عاما
شوقي احمد هائل رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
عبدالرزاق البركاني رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية
احمد الشرعبي رئيسا للجنة الخدمات

امانة العاصمة
أمين جمعان امينا عاما
حسين السراجي رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
عادل العقاري رئيسا للجنة الخدمات
حمود النقيب رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

محافظة الحديدة
حسن هيج امينا عاما

محافظة مأرب
جابرعلي جابرالشبواني امينا عاما
يحيى الزايدي رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
مبخوت ربيش بن كعلان رئيسا للجنة الخدمات
طالب المظفري رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

محافظة ابين
ناصر عبدالله الفضلي أمينا عاما
ماطر محمد سالم رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
مهدي محمد أبو بكر رئيسا للجنة الخدمات
عبدالله سعيد محمد رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

محافظة لحج
علي حيدرة ماطر امينا عاما
هلال شاهر حميد رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
الدكتورة امل علي سعيد القمري رئيس للجنة الخدمات
علي النمر سالم رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

محافظة الضالع
محمد غالب العتابي (اصلاح) أمينا عاما

محافظة البيضاء
ناصر السوادي امينا عاماً
سيلان الخضري رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
خالد عبدالولي الطشي رئيسا للجنة الخدمات
عبدالله ناصر الذهب رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

محافظة عدن
عبدالكريم شائف أميناً عاماً
ردفان علي عنتر رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
الأخت أم الخير الصاعدي رئيسا للجنة الشئون الاجتماعية
حسن حيد رئيسا للجنة الخدمات

محافظة صنعاء
حفظ الله عبدالغني جميل امينا عاما

محافظة شبوه
الدكتور سالم محمد الهميس أمينا عاما
عبدربه هشله ناصر رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
سعيد محمد المرنوم رئيسا للجنة الخدمات
مبروك خميس حسن رئيسا للجنة الشئون الاجتماعية

محافظة المهرة
سالم عبدالله نيمر امينا عاما
طوبرد كلشات رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
محمد سعد يسهول رئيسا للجنة الخدمات
محسن محمد رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

محافظة حجة
محمد احمد النجدي أمينا عاما

محافظة الجوف
هادي الرقيصي امينا عاما
عبد الله صالح البخيتي رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
احمد علي عبد الله الهدي رئيسا للجنة الخدمات
علي ناصر محمد عوام المحبوبي رئيسا للجنة الشؤن الاجتماعية

محافظة صعدة
حسن محمد مناع امينا عاما
محمد عيضه العماد رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
عبد الواحد يحيى شويل رئيسا للجنة الخدمات
محمد صالح عوفان رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

محافظة ريمة
ابو الفضل احمد محمد الصعدي امينا عاما
عبدالله علي الحكمي رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
احمد مقبل حمود رئيسا للجنة الخدمات
محمد محمود اليمانية رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية

جزيرة سقطري
عبد الحليم محمد عبدالله امينا عاما لمديرية حديبو
محمد سعد جمعان رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
احمد عبدالله علي رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية
احمد عبدالله سليم رئيسا للجنة الخدمات
عيسى عبدالله احمد امينا عاما لمديرية قلنسية
محمد سعد طه رئيسا للجنة التخطيط والتنمية والمالية
سالم سعيد سعد رئيسا للجنة الشؤون الاجتماعية
محمد سالم قاسم رئيسا للجنة الخدمات

توجيهات الرئيس للمنتخبين

وقد وجه فخامة الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية الحكومة العمل خلال الفترة القادمة باتجاه استكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وفق منظور استراتيجي وتعزيز موارد هذه السلطة بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين.

وأكد رئيس الجمهورية في توجيهاته على ضرورة تقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر وتطوير قانون السلطة المحلية وتعديل القوانين والأنظمة النافذة التي تتعارض مع مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية ، فضلا عن إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وفق أسس علمية اقتصادية واجتماعية وبما يحقق المصلحة العامة. وحث فخامة الرئيس في كلمة وجهها إلى أعضاء المجالس المحلية المنتخبين في كافة محافظات الجمهورية على الوفاء بالوعود والعهود التي منحوا بموجبها ثقة ناخبيهم ، و شحذ الهمم ومضاعفة الجهود والإلمام الكامل بالمنظومة التشريعية للسلطة المحلية ، والالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة والسياسة العامة للدولة.

وقال في كلمته " لقد اتسمت العملية الانتخابية بالحرية والديمقراطية والشفافية وبشهادة المراقبين المحليين والدوليين الذي شاركوا في مراقبة مجرياتها عن كثب مما يدل دلالة كبيرة على نضوج وتطور الممارسة السياسية والديمقراطية سواء لدى الأحزاب والتنظيمات السياسية أو المواطنين الأمر الذي نستطيع معه أن نجزم بالقول أننا نسير في الإتجاه الصحيح نحو ترسيخ وتطوير تجربتنا الديمقراطية التعددية والتي تتعزز بانتخابات أمناء عموم المجالس المحلية ورؤساء اللجان في تجسيد صادق لحقيقة الممارسة الديمقراطية.

وأضاف " ان تطبيق نظام السلطة المحلية القائم على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وتشكيل المجالس المحلية كان محل رهان لدى البعض بالنظر لما يتطلبه تطبيق هذا النظام من مقومات أساسية تتمثل في توفر البنى الإدارية والمرفقية للسلطة المحلية على مستوى كل وحدة إدارية وكذا التجهيزات ومستلزمات العمل.

وتابع قائلا " ومع توفر الإرادة الصادقة والتصميم والمثابرة استطاعت أجهزة السلطة المركزية مع المجالس المحلية في الدورة الانتخابية الأولى ان تقطع شوطا كبيرا في تحقيق هذه المطالب للعديد من الوحدات الإدارية ، كما استطاعت المجالس المحلية الى جانب ذلك ان تحقق نجاحات باهرة وملموسة في مجال ممارستها لمهامها المنقولة وانشطتها التنموية بعكس ما كان يتوقعه البعض ، وسقط الرهان لصالح التجربة "

وقال الرئيس " ان الانجازات التي تحققت في مجال البنى الإدارية والمرفقية وكذا ما تم تنفيذه من برامج تدريبية وتوعوية لقيادات وكوادر السلطة المحلية خلال الدورة الانتخابية الأولى هو اليوم يشكل ارضية صلبة تنطلق منها المجالس المحلية الجديدة واجهزة السلطة المركزية معا لمواصلة الجهود في ظروف ومناخات ومقومات افضل من ذي قبل والمضي بالتجربة قدما نحو تحقيق اهدافها وغاياتها ".

وخاطب أعضاء المجالس المحلية قائلا " انكم باجتماعاتكم هذه تدشنون مرحلة عمل جديدة من مراحل البناء والتنمية المحلية ويقع على عاتقكم مسئوليات ومهام عظيمة تجاه مجتمعاتكم المحلية وانجازكم لهذه المهام والمسؤوليات يتوقف على مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها حسن اختياركم للهيئة الادارية للمجلس مغلبين في ذلك عنصر الخبرة والكفاءة والنزاهة في من يتم اختيارهم والعمل بروح الفريق الواحد بعيدا عن الولاءات الحزبية والرؤى الضيقة واضعين مصلحة الوحدة الادارية والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار ".

واضاف " إن الوفاء بالوعود والعهود التي منحتم بموجبها ثقة ناخبيكم تتطلب منكم شحذ الهمم ومضاعفة الجهود والالمام الكامل بالمنظومة التشريعية للسلطة المحلية ، والالتزام بالقوانين والانظمة النافذة والسياسة العامة للدولة والحرص على تجنب الاخفاقات والاخطاء التي رافقت التجربة خلال الدورة الماضية جراء القصور في فهم مضامين نظام السلطة المحلية ودخول بعض اعضاء المجالس المحلية في مهاترات وخلافات أثرت سلبا على أداء ونشاط هذه المجالس وهو ما يتعين على الجميع تلافيه وعدم تكراره".

وتابع رئيس الجمهورية قائلا " اننا ندرك تماما أن هناك الكثير من المشكلات والصعوبات مازالت تكتنف نظام السلطة المحلية وخاصة ما يتعلق منها باستيفاء البنى الادارية والمرفقية في بعض الوحدات الادارية ، ولذلك فإننا وجهنا الحكومة بالعمل خلال الفترة القادمة باتجاه استكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وفق منظور استراتيجي وتعزيز موارد هذه السلطة بما يمكنها من القيام بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين".

من جانبه أكد صادق امين ابو رأس وزير الادارة المحلية الاهمية التي يكتسبها نظام السلطة المحلية في حياة شعبنا كجزء اساسي من مشروع وطني حضاري تنموي وديمقراطي يتبناه المجتمع والدولة معا ، وهو ما يضاعف من مسؤولية الجميع على المستويين المركزي والمحلي .. واشار ابو راس في كلمة وجهها إلى اعضاء المجالس المحلية في اجتماعهم الأول الى اهمية هذا الاجتماع كونه يمثل نقطة انطلاق عمل المجلس ويؤسس لعوامل نجاحه في الفترة القادمة ، الامر الذي يحتم على اعضاء المجالس الحرص على حسن اختيار أمناء العموم ورؤساء اللجان المتخصصة ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاءة والقدرة على ادارة العمل المحلي بعيدا عن الرؤى الضيقة او الحزبية.

وخاطبهم قائلا " انتم تعقدون اول اجتماع للمجلس المحلي بعد نيلكم ثقة المواطنين في الانتخابات التنافسية التي جرت في الـ ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م ، وهذه الدورة الانتخابية تاتي بعد مضي خمس سنوات من عمر تجربة السلطة المحلية وفي ظل مرحلة وطنية تشهد فيها بلادنا ازديادا ملحوظا في الحركة التنموية والممارسة العملية للديمقراطية "

واضاف " ان اعتماد مبدأ الشفافية من جانب جميع اعضاء المجلس واستشعار المسئولية والاحترام المتبادل والعمل بروح الفريق الواحد سيوفر الوئام والتكاملية بين اعضاء المجلس وقيادته كاساس متين لمسيرة عمله".

واكد وزير الادارة المحلية " ان اداء المجلس لمهامه ومسئولياته في ادارة وتسيير النشاط في الوحدة الادارية وتحقيق عملية التنمية سيكون خاضعا لرقابة وتقييم الاجهزة المركزية ، وأن الوزارة ستقوم بمتابعة وتقييم اداء المجلس ومدى انتظام اجتماعاته واعضائه والتزامهم بواجبات العضوية".

يذكر أن ٦ آلاف و٥١٧ عضوا من اعضاء المجالس المحلية المنتخبين خاضوا انتخابات تنافسية على مناصب امناء العموم لـ ٣٢٧/ مجلسا محليا للمديريات وعشرين مجلسا للمحافظات, فيما تنافس ١٠٤١ عضوا على رئاسة اللجان المتخصصة.

■ أكدت دراسات متخصصة وخبراء بأن اليمن تعاني حالياً من عجز في المياه يصل إلى أكثر من ٩٠٠ مليون متر مكعب وانها تواجه مشكلة تهدد بنضوب الكثير من الأحواض المائية خلال السنوات القادمة في ظل تناقص المخزون وازدياد الطلب على المياه وقلة مصادر المياه المتجددة التي تمثل ٧-١٠٪ من حجم الاستهلاك الكلي للمياه سنوياً.

١٢٧ ألف هكتار تستهلك ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً

المياه.. المشكلات والبدائل

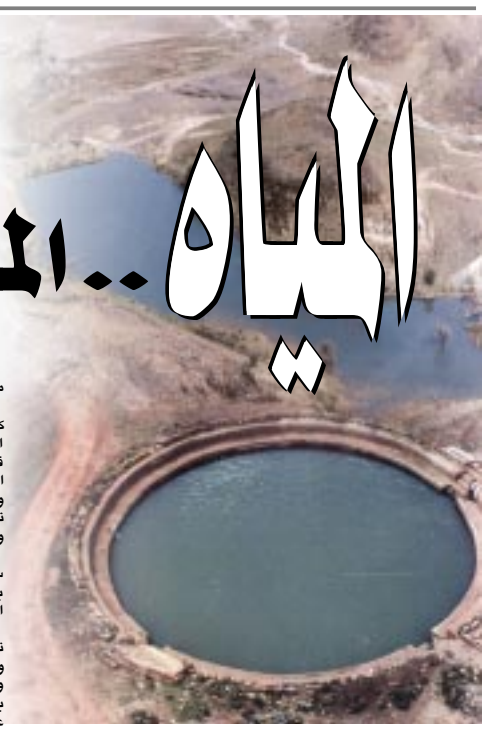

■ «الميثاق»- متابعات:

تتوقع الدراسات تراجع هذه النسبة إلى ٨٪ سنوياً يتراوح متوسط نصيب الفرد منها بين ١٠-٣٠ متراً مكعباً في السنة.

واعتبر عدد من الخبراء ومسئولين ان لشجرة القات ارتباطاً كبيراً ومباشراً بمشكلة المياه التي تواجه اليمن وإلى التراجع الخطير في نسبة المياه الجوفية والتي يستهلك حوالي ٩٠٪ منها في ري محصول القات.. ولهذا تسعى الحكومة خلال سنوات الخطة الخمسية الثالثة ٢٠٠٦-٢٠١٠م إلى إيجاد بدائل لزراعة واستهلاك والحد من من زيادة المساحة المزروعة وتقليصها عبر تشجيع زراعة محاصيل انتاجية بديلة ذات مردود اقتصادي عالٍ وتوفير التسهيلات المحفزة لها.

ويقدر الانفاق الشعبي على تناول القات بنحو ٢٥٠ مليار ريال سنوياً وتصل الساعات المهدرة جراء جلسات تعاطي القات بحوالي ٢٠ مليون ساعة عمل في اليوم و٦٠٠ مليون ساعة في الشهر و٧,٢ مليار ساعة في السنة.

وجاء في مسودة الخطة الخمسية ان التركيز سينصب على توفير البدائل الاجتماعية والشعبية المناسبة لعادة تعاطي القات والتشديد على منع تعاطيه في المؤسسات والمصالح الحكومية والأجهزة العسكرية والأمنية، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي بشأن القات والآثار الاقتصادية والاجتماعية والصحية الناجمة عن زراعته واستهلاكه..

١٢٧ ألف هكتار قات

● وتستهدف الخطة أيضاً معالجة ظاهرة انتشار القات بتدرج موضوعي وتحقيق توازن بين كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والصحية والبيئية وكذلك من جانبي العرض والطلب.. وتتوخى الخطة من ذلك إيجاد البدائل الممكنة للحد من الظاهرة لدى كافة شرائح المجتمع بوجه عام ولدى ذوي الدخل المحدود للفقراء بوجه خاص.. ويتراوح متوسط تكلفة حاجة الشخص إلى القات بين ١٠,٥ دولارات يومياً، وأشار مشروع الخطة إلى ان الانفاق على شراء القات يستحوذ على مابين ٢٦ و٣٠٪ من دخل الأسرة محتلاً المرتبة الثانية بعد الغذاء.. الأمر الذي يشكل عبءاً على ميزانية الأسرة فيما تقدر المساحة المزروعة بالقات لـ١٢٧ ألف هكتار أي ما يساوي ٢٥٪ من الأراضي الزراعية المروية ويستهلك القات أكثر من ٣٠٪ من الاستخدامات الزراعية للمياه أي مايعادل ٨٥٠ مليون متر مكعب سنوياً.. وأشارت دراسة علمية إلى أن هذه الزيادة الكبيرة قد اخلت بالتركيب المحصولي لما يترتب عليها الانحياز نحو إنتاج محصول واحد لايشكل أي أهمية في الأمن الغذائي.

مليارات و٢٥٠ مليون دولار

● وفي ذات السياق رصدت الحكومة مبلغ مليارين و٢٥٠ مليون دولار إجمالي احتياجات القطاع الزراعي الاستثمارية للفترة ٢٠٠٦-٢٠١٠م وذلك بمعدل ٢٢٥ مليون دولار سنوياً.

الاستثمارات تتوزع على مشاريع الري ومساقط المياه وسياسات التخفيف من الفقر التي تشمل استصلاح الأراضي ودعم القروض إضافة إلى تحسين التغذية والغذاء مقابل العمل.. وكذا مشاريع دعم الحبوب والانتاج الحيواني والعسل وبرنامج الفواكه والمانجو والنخيل والخضروات والزيوت والبن.

زيادة الإنتاج

● وقالت وزارة الزراعة والري ان الخطة الخمسية الاقتصادية الثالثة تهدف إلى زيادة الانتاج الزراعي بمعدل ٦,٤٪ وذلك لبلوغ مستويات عالية من الأمن الغذائي المعتمد على الانتاج الزراعي المحلي.

وأشارت إلى أن مؤشرات المتابعة والتقييم لهذا الهدف تتضمن زيادة الانتاجية من وحدة المساحة وتوفير سلالات حيوانية محسنة وزيادة كفاءة استخدام المياه الجوفية بمعدل ٦٠٪ وزيادة مخرجات البحوث الزراعية وزيادة كفاءة الإرشاد الزراعي وتوفير تكنولوجيا تتناسب والقدرات المحلية في مجال البذور المحسنة واستخدام الأسمدة و المبيدات بطرق علمية صحيحة.. إضافة إلى زيادة فاعلية شبكة المعلومات التسويقية لتشمل جميع الأسواق وتوفير المعلومات الدقيقة في الزمان والمكان المناسبين وتسعى الخطة إلى زيادة الدخول المتولدة من الزراعة المطرية بغرض دعم الجهود المبذولة لمكافحة الفقر في المجتمع الريفي وذلك عبر سياسات تهدف إلى تعزيز البحوث والإرشادات للمحاصيل المطرية والحد من التصحر وتدهور الأراضي والمدرجات وتوفير التسهيلات المالية لمزارعي المناطق المطرية، بالإضافة إلى توجيه الاستثمارات نحو مشروعات صغيرة مدرة للدخل.

وتتوافق مع متطلبات فرص العمل وزيادة كفاءة استخدام الموارد الطبيعية وإيجاد فرص لتنويع مصادر الدخل وخلق قيمة مضافة للإنتاج الزراعي.. وتطرح الخطة إلى زيادة المساحة والإنتاج والغلة الهكتارية للمحاصيل الزراعية في حين ستنقص المساحة الزراعية بالقات بمعدل ٤,٣٪ ويصل معدل نمو الإنتاج إلى ٤٪ والغلة الهكتارية ٧,٧٪ في نهاية سنوات الخطة.